الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المالية العامة.

- ✓ **أولاً: مفهوم المالية العامة؛**
- ✓ **ثانياً: الحاجات العامة والحاجات الخاصة؛**
- ✓ **ثالثاً: المالية العامة والمالية الخاصة؛**
- ✓ **رابعاً: نظام المالية العامة ؛**
- ✓ **خامساً: السياسة المالية للدولة.**

أولاً: المفهوم المالية العامة.

مرتبط بمصطلحين أو مفهومين = مفهوم مالية + مفهوم الدولة

حيث يعود أصل **مفهوم المالية** إلى كلمة **المال** التي تطبق على كل ما ينتفع به وليس للدلالة على النقود من معدنية وورقية، كم أنه يعد مالا كل ما يقيم بثمن أياً كان نوعه وأياً كانت قيمته المالية.

أما **مفهوم الدولة**، فهي تعتبر **مؤسسة اجتماعية** (كتنظيم اجتماعي) يقترن بوجود نفقات لإشباع حاجاتها وإيرادات لتمويل هذه النفقات ولابد أن يكون هناك حد أدنى من الإنفاق لإشباع حد أدنى من الحاجات العامة.

ومنه يمكن تعريف المالية العامة على أنها؛

العلم الذي يدرس تكييف مستويات الانفاق العام والايرادات العامة، في توجيه الحياة الاقتصادية بغية تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية للدولة من خلال التأثير على نشاط الأفراد والجماعات.

ثانياً: الحاجات العامة والحاجات الخاصة.

يهدف أي نشاط إنسان أياً كان نوعه إلى اشباع الحاجات، ويمكن تان تقسم إلى؛ الحاجات العامة والحاجات الخاصة.

- ❖ **تعريف الحاجة العامة:** هي الحاجة الجماعية أي الحاجة التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية والتي يقوم النشاط العام (القطاع العام) بإشباعها، وواضح أن هذا التعريف يقوم على عنصرين :
  - ✓ طبيعة الحاجة محددة على ضوء المنفعة التي تترتب على إشباعها؛
  - ✓ طبيعة النشاط التي يقوم بالاشباع.
- ❖ **تعريف الحاجة الخاصة:** يحس بها الفرد يترتب على إشباعها منفعة فردية يتولى إشباعها القطاع الخاص؛
- ❖ **معايير التفرقة بينهما:** يوجد معيارين يمكن توضيحهما فيمايلي:

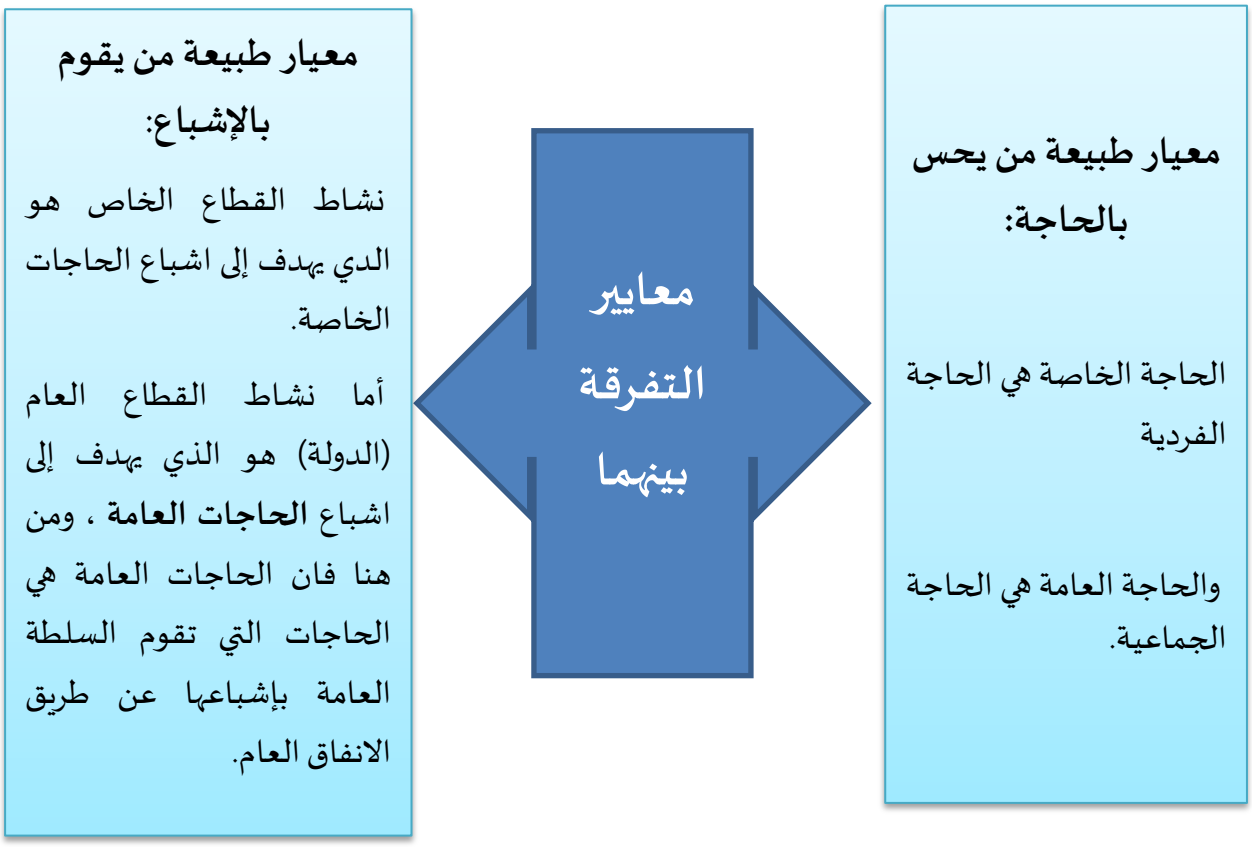

ثالثاً: المالية العامة والمالية الخاصة.

يهدف كل نشاط سواء كان فردي او حكومي (جماعي)،إلى اشباع حاجات كل منهما، حيث يتخصص النشاط العام لإشباع الحاجات العامة اما النشاط الفردي يسعى لتحقيق المصلحة الخاصة، فالدولة يفترض ان تسعى إلى تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع (اهداف عامة). اما الفرد يسعى إلى تحقيق اكبر كسب او ربح ممكن.

فالمالية العامة، تقوم على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج مما يؤدي إلى تكوين القطاع العام. اما بالنسبة **للمالية الخاصة**، تقوم أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج مما يؤدي إلى تكوين القطاع الخاص.

❖ **اوجه الاختلاف والتشابه بين المالية العامة والخاصة:**

✓ **من حيث الأساليب:**

الفرد يقدر نفقاته على أساس ايراداته أي أن الايرادات هي الأساس في تحديد النفقات، وذلك في إطار التوافق مع المتعاملين معه فيلجأ إلى العقود أو المعرفة الشخصية.

والدولة فهي تحدد نفقاتها اولا ثم تبحث عن الوسائل اللازمة لتغطيتها عن طريق اللجوء إلى مختلف الطرق لتغطية النفقات باستخدام قوة سلطانها وسيادتها.

✓ **من حيث التنظيم:**

تقوم المالية الخاصة على أساس المكية الخاصة لوسائل الانتاج مما يؤدي إلى تكوين القطاع الخاص، اما مالية الدولة فانها تستند إلى قوة السلطة والسيادة وإلى الملكية العامة لوسائل الانتاج كليا كانت ام جزئياً.

✓ **من حيث الهدف:**

نجد ان الفرد يسعى إلى تحقيق منفعته الخاصة اي تحقيق اكبر كسب ممكن فهدفه مادي وتغلب عليه الانانية، اما بالنسبة للدولة فهي تسعى لتحقيق المنفعة القصوى للمجتمع فالهدف عام غير شخصي وخدمات الدولة توجه إلى الافراد بوصفهم اعضاء في المجتمع.

رابعاً: نظام المالية العامة.

يعرف أي نظام بأنه ؛ مجموعة العناصر والعلاقات ،فالعناصر هي الأجزاء المكونة للنظام والعلاقات هي التي تربط هذه الأجزاء في إطار النظام او الكل، وهي التي تجعل كلمة نظام ذات معنى مفيد.

عند دراسة النظام يستحسن تقسيمه إلى عدة انظمة فرعية ، كل منها يشكل نظاما في حد ذاته مثل: النظام الاقتصادي ، النظام السياسي، ..... الخ. وكل نظام من هذه الأنظمة يقسم بدوره إلى عدد من النظم تكون اصغر من النظم الفرعية مثل النظام الاقتصادي ينقسم إلى عدة انظمة جزئية كالنظام المالي، النظام الانتاجي،...الخ.

وعلى هذا الاساس يمكن تعريف النظام المالي على انه؛ جزء من النظام الاقتصادي والاجتماعي يتميز بخصائصه وهيكله الذي يجعل منه نظاما مستقلا نسبيا يتكون بدوره من مجموعة من العناصر المالية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة تتعلق بتكوين واستخدام الموارد المالية العامة. ويقوم النظام المالي للدولة على ثلاثة (03) أركان متمثلة في:

1. **أهداف النظام المالي:** تتمثل في :

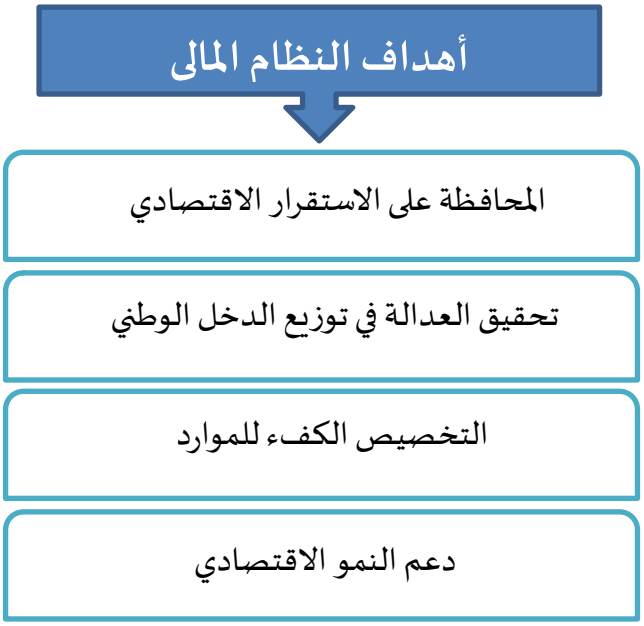

2. الأدوات والعناصر المالية:

يعتمد نظام المالية العامة في تحقيق اهدافه على الادوات المالية والمتمثلة في ؛ النفقات العامة، الايرادات العامة والميزانية العامة.

3. الفن المالي (الاطار الفني لاستعمال هذه الادوات): يمكن النظر اليه من زاويتين:

- ✓ **كمجموعة من الانظمة الصغيرة:** نظام الموازنة العامة، النظام الضريبي، نظام الائتمان...الخ
- ✓ **كمجموعة من الأجهزة والمؤسسات:** الاجهزة المركزية، الاجهزة المحلية وتنقسم هذه الاجهزة بدورها وفقا لطابع العمليات التي تقوم بها مثل: ادارة الموازنات العامة، الاجهزة الضريبية، المؤسسات الائتمانية...الخ.

خامساً: السياسة المالية للدولة.

يمكن تعريف السياسة المالية للدولة على أنها ؛ مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبعبارة اخرى فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة وتكييفا كيفيا (نوعيا) لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق اهداف معينة.

ولا شك أن السياسة المالية هي تعبير عن السياسة العامة المنتهجة من قبل الدولة وبالتحديد سياستها الاقتصادية والتي تتحدد بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد من جهة وبمجمل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها من جهة أخرى.